دوافع الهجرة والأثر المتبادل ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في الوطن والمهجر مع الإشارة للهجرة الحضرمية

د/ محمد عبد الرحمن هاشم سّجوه (*)

(*) أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد بكلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة الحديدة

مقدمــة

يعيش الجنس البشري في حالة تنقل دائمة مُنْذُ أقدم العصور بحثا عن فرص اقتصادية وآفاق جديدة، وبذلك أصبحت الهجرة ظاهرة عاملية معقدة ومتجذرة في التاريخ تستحق البحث والدراسة؛ نظراً لأبعادها ودوافعها وتأثيراتها المختلفة على الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والديموغرافية، وربما تكون مزيجاً مختلفاً ومعقداً من الأبعاد والدوافع التي حدث بالبشر للقيام بعملية الهجرة، واختيار بلدان دون غيرها لتكون وطناً للمهجر، وعلى الجانب الآخر، هناك دوافع مختلفة لاستقبال هؤلاء المهاجرين وتوطينهم والاندماج معهم، وفي بعض الأحيان نبذهم خارج مجتمعاتهم إما من قبل دولة المهجر أو من قبل السكان الأصليين، ومع التأثيرات المختلفة للهجرة على الاقتصاد، والاجتماع، والسياسة، والديموغرافية، وارتباطها الوثيق بتحقيق التنمية المستدامة لكافة الأطراف: (المهاجرون، وبلدانهم الأم، ودول المهجر، وسكانها الأصليين) الأمر الذي دفع بالمنظمات والباحثين بالبحث والتحليل في تحليل وقياس الآثار الاقتصادية المختلفة للهجرة على الأطراف الأربعة.

أولاً: الدوافع الكامنة للهجرة:

تتعدد الدوافع، والمسببات التي تدفع البشر للقيام بالهجرة، وترك موطنهم الأصلي واختيارهم لبلد المهجر، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، هناك دوافع كامنة لاستقبال المهاجرين في دول المهجر.

١-دوافع الهجرة بالنسبة للمهاجرين:

تتعدد أسباب الهجرة إلى عدة دوافع مختلفة، قد يكون أحدها سببا للهجرة، وقد ينتقل الكثيرون مدفوعون بمزيج من هذه الأسباب، وفيما يلي أسباب ودوافع الهجرة بالنسبة للمهاجرين:

- الدافع الاقتصادي من ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض معدل دخل الفرد.
- الاضطهاد السياسي والاجتماعي وتجاوزات حقوق الإنسان.
- الحروب والإرهاب والانتهاكات.
- انعدام الأمن الغذائي.
- الآثار السلبية لتغير المناخ أو الكوارث الطبيعية.

٢-دوافع اختيار بلد المهجر:

هناك عدة عوامل تدفع بالمهاجرين لاختيار بلد المهجر دون آخر، ومن هذه العوامل:

- **العامل الاقتصادي**: ارتفاع معدل دخل الفرد وتوفر فرص العمل في بلد المهجر.
- **العامل السياسي**: الاستقرار السياسي والأمني، وحماية حقوق الإنسان، ورعاية الحرية السياسية الفكرية في بلد المهجر.

- **عامل التقارب الأيكولوجي**[1] مع بلدان المهجر.

٣- دوافع استقبال المهاجرين لدى دول المهجر:

يبدو الأمر في ظاهره أن استقبال المهاجرين هو بدافع الإنسانية، أو بدافع المواثيق والاتفاقات الدولية بخصوص الهجرة والتزامات هذه الدول تجاه المهاجرين؛ إلا أنه في حقيقة الأمر هذه الدول غير ملزمة بتنفيذ هذه الاتفاقات والمواثيق، وإنما تسترشد بها البلدان لتحسن قدرتها على حوكمة الهجرة.

يعتبر الهدف الحقيقي من وراء فتح حكومات هذه البلدان حدودها للمهاجرين هو تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة لبلدانهم في سبيل الحصول على قدرة تنافسية في التجارة العالمية[2].

---

(١) الأيكولوجي: كانت بداية مفهوم الأيكولوجيا في اللغة اليونانية يطلق على مكان المعيشة حتى بداية القرن العشرين؛ حيث استخدمه علماء الحيوان والنبات لوصف ودراسة الطرق التي تعيش بها الكائنات الحية في بيئتها ، وأصبح هناك فرعان من الأيكولوجيا، فقد صنفت إلى (outecology) ، وهي دراسة الكائن الحي في تفاعله مع البيئة، و (synecology)وهي دراسة الارتباط بين الكائنات الحية والبيئة المرتبطة بها والمتاحة لها ، وأصبحت مؤخرا الدراسات التي انتشرت أساس المفهوم الأيكولوجي ، الذي أصبح واضحا في دراسات ومجالات متعددة ، حيث إن علاقة الكائنات الحية (حيوان ونبات) علاقات قابلة للنمو مع البيئة ، وليست منفردة ، وإنما متراكمة من خلال ميكانيزمات نظام العلاقات الأيكولوجية الحية، وتضم بيئة الكائن الحي كلا من البيئة الطبيعية والبيئة الكيميائية للهواء والتربة والماء والبيئة البيولوجية، وبهذا فالأيكولوجيا العامة تعنى بدراسة علاقة الكائن الحي بالبيئة المحيطة، وفي هذا التعريف نجد ثلاثة متغيرات أساسية هي : الكائن الحي ، البيئة ، العلاقة بينهما.(ويقصد الباحث هنا الأيكولوجيا البشريه) وعلاقة المهاجرين باختيار بلدان المهجر في تشابهها مع بيئة موطنهم الأم، أو تفاعلهم مع البيئة ذات الطابع الديني المفضلة لديهم، ونجد ذلك في هجرة الحضارمة إلى المملكة العربية السعودية قبل الطفرة النفطية حيث كانت أشد فقرا من الموطن الأم.

(٢) هناك عدد من التعريفات لمصطلح القدرة التنافسية لدولة ما أهمها تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي القدرة النسبية للدولة أو المنشأة على خلق المزيد من الثروة عن منافسيها في الأسواق العالمية، وتلعب الظروف الاقتصادية والسياسية، والتعليمية، والاجتماعية، والثقافية دوراً في تدعيم هذه القدرة. أنظر:

- *World Economic Forum، The Global Competitiveness Report، 15th (Geneva: IMD.1995) P. 36.*

قسم Porter مراحل الحصول على قدرة تنافسية إلى أربع مراحل مختلفة، وهي على الترتيب كالآتي [٣]:

- مرحلة قيادة عوامل الإنتاج Production Driven Stage.
- مرحلة قيادة الاستثمار Investment Driven Stage.
- مرحلة قيادة الابتكار Innovation Driven Stage.
- مرحلة قيادة الثروة Wealth Driven Stage.

أوضح Porter أن الدول التي أصبح لديها قدرة تنافسية على المستوى الدولي يجب أن تكون قد مرت بالمراحل الثلاث الأولى السابق ذكرها.

بالنظر إلى **مرحلة قيادة عوامل الإنتاج** نجدها تتطلب يداً عاملة رخيصة للمنافسة في السعر، وهذا ما وفره المهاجرون في فترات سابقة من بداية الهجرات؛ لذلك لم تكن هناك قيود مالية، وعلى قدرة المهاجرين في التملك أو شروط نوعية تختص بمؤهلات أو قيود مالية للدخول لبلدان المهجر.

مرحلة قيادة الاستثمار: يعد الاستثمار في هذه المرحلة هو المحرك الأساسي للميزة التنافسية، حيث يتولى الاستثمار دفع الميزة التنافسية إلى مستوى أعلى من مستواها في المرحلة الأولى، حيث تعتمد الميزة التنافسية على رغبة وقدرة الدولة والمنشآت القائمة على رفع معدلات الاستثمار المادي والبشري بشكل مكثف ومتواصل.

مرحلة قيادة الابتكار: تتراجع أهمية الميزة التنافسية المعتمدة على عوامل الإنتاج التقليدية، حيث تتميز هذه المرحلة بالابتكار، والتطوير، والمهارات،

(3).M. E.Porter,، The Competitiveness advantage of Nations: Creating & sustaining superior performance, (New York، The Free Press،).1985. PP.134-148.

والتكنولوجيا الأكثر تعقيداً، حيث تقوم الصناعات في هذه المرحلة بعملية ابتكار التكنولوجيا، واستخدامها لرفع مستوى العمليات الإنتاجية والتسويقية بشكل مستمر. بالنظر إلى خصائص مرحلتي قيادة الاستثمار وقيادة الابتكار نجد أن البلدان التي حققت مرحلة قيادة عوامل الإنتاج بحاجة إلى نوعيات محددة من المهاجرين، وهي النوعية ذات المؤهلات والمهارات العالية والمدربة أو التي تمتلك استثماراً كبيراً، لذلك هي تقوم باستقبال مثل هؤلاء المهاجرين، وتضع العراقيل تجاه الآخرين، كما تضع بعض البلدان عوائق مالية لانتقال رؤوس الأموال أو التكنولوجيا خارج أراضيها. تشكل الهجرة النوعية[٤] رافداً أساسيا لعنصر الابتكار لمعظم بلدان المهجر، بما يحقق لها تنمية مستدامة، ويضمن لها القدرة التنافسية في المجال التجاري الدولي.ويوضح الشكل رقم (١) العلاقة بين الابتكار الذي يعتمد بشكل أساسي على(الأدمغة البشرية)، وعلى ما يسمى العصف الذهني (Brain Storm)، وبين الانتاجية والوصول إلى الازدهار الاقتصادي.

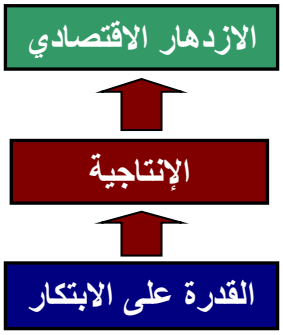

الشكل رقم (١) ماهية القدرة التنافسية؟ [٥] ***What is Competitiveness?***

(٤) الهجرة النعية: مصطلح قصد به الباحث استقبال المهاجرين ذوي المهارات العالية أو ذوي المؤهلات العالية والمواهب من قبل دول المهجر.

(5)Source: M. E. Porter، Competitiveness in Rural U.S. Regions: Learning & Searching Agenda، Economic Development Administration، Institute for Strategy and Competitiveness Harvard Business School، Washington. DC، 29June، 2004. P. 4.

ثانياً: الآثار الاقتصادية المتبادلة بين البلد الأصل (الأم)، وبلدان المهجر، والمهاجرين والسكان الأصليين والتي تسهم في التنمية المستدامة:

يترتب على الهجرة واستقرارها ببلد ما آثار اقتصادية يمتد أثرها بداية من المهاجرين، وانتهاءً بالبلد الأم، ومرورا ببلد المهجر والسكان الأصليين، حيث تشير البحوث إلى أن الهجرة مفيدة لكلا الدولتين المهاجَر إليها والمهاجر منها على حد سواء، و وفقًا لإحدى الدراسات تزداد الرفاهة الاجتماعية في كلا البلدين؛ وذلك بالنظر إلى تأثير الرفاهة الاجتماعية الكبير المترتب على المستويات الملحوظة من الهجرة؛ إذ يبلغ نحو ٥% إلى ١٠% بالنسبة للبلدان الرئيسية المهاجر إليها، ونحو ١٠% في البلدان التي لديها تحويلات مالية ضخمة واردة[٦].

١ـ العوائد الاقتصادية للمهاجرين:

تحد الهجرة من الفقر؛ فعندما ينتقل المهاجرون إلى بلد المهجر يزداد دخل بعضهم، وتزداد معدلات التحاق أطفالهم بالمدارس، وبالتالي يحصلون على تعليم أفضل، وأيضاً يحصلون على صحة أفضل؛ الأمر الذي يسهم في التنمية المستدامة للمهاجر بصفته هدف التنمية ومحورها.

٢ـ الآثار الاقتصادية للسكان الأصليين:

وفقًا لكل من ديفيد كارد، وكريستيان داستمان، وإيان بريستون، فإن معظم الدراسات القائمة للآثار الاقتصادية للهجرة تشير إلى أن هذه الآثار ضئيلة،

---

(6) Gibson, John; Mckenzie, David J.; Rohorua, Halahingano; Stillman, Steven. "The long-term impacts of international migration : evidence from a lottery". The World Bank. (2015-01-01).

وفي المتوسط تعود بالنفع على السكان الأصليين[٧]. في دراسة استقصائية، كتب كل من أورن بي. بودفارسون وهندريك فان دن بيرغ أنه مقارنة بين الأدلة من جميع الدراسات - مع وجود استثناءات قليلة جداً - لا يوجد دعم إحصائي قوي بأن للهجرة أثراً سلبياً على العمال المولودين في البلد المهاجَر إليه[٨]. وتشير البحوث أيضًا إلى أن التنوع الثقافي له تأثير إيجابي خالص على إنتاجية المواطنين الأصليين[٩] .

٣- العوائد الاقتصادية للبلد الأم:

تساعد التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى أوطانهم أفراد أسرهم في الحصول على التعليم الجيد، ودفع تكاليف الرعاية الصحية وأيضاً تحسين وضع المسكن أو شراء العقارات[١٠]، وبالتالي فإن كثيرا ما تنفق هذه التحويلات على الاحتياجات المعيشية الأساسية، حيث أسهمت التحويلات الخارجية للمهاجرين اليمنيين بصورة عامة في زيادة الاستهلاك الكلي بحوالي ٣,٩%، وإجمالي استهلاك المستفيدين من التحويلات بحوالي ٢٧,٧%، وبالتالي تخفيض الفقر بحوالي (٢,٧%)[١١].

---

(7) *Card, David; Dustmann, Christian; Preston, Ian. "Immigration, Wages, and Compositional Amenities" Journal of the European Economic Association. 10 (1), 2012-02-01.*

(8)*Bodvarsson, Örn B; Van den Berg, Hendrik. The economics of immigration: theory and policy. New York; Heidelberg [u.a.]: Springer. 2013-01-01.P.157.*

(9)*Card, David (). "The Impact of the Mariel Boatlift on the Miami Labor Market". Industrial and Labor Relations Review. 43 (2), 1990.*

(١٠) الأمم المتحدة، الهجرة الدولية والتنمية، ٢٠١٣/٧/٢٢.أ ١٤٠ / ١٦٨.

(١١) البنك الدولي ، تقييم الفقر: مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥/٢٠٠٦ التقرير العام، صنعاء، ٢٠٠٨، ص: ٦٦.

إلا أن زيادة الاستهلاك في المجتمعات النامية -بسبب التحويلات الخارجية- مع عدم قدرة العرض الكلي للاستجابة نتيجة لبعض المعوقات الهيكلية، تنعكس في زيادة معدل الاستيراد من الخارج، وزيادة معدل التضخم، حيث شكل الاستهلاك الخاص في المتوسط (٨٣,٢%) من إجمالي الاستهلاك الكلي للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٢م بمتوسط نمو سنوي للاستهلاك الخاص (١٤,٧%)، والذي يقترب من متوسط النمو السنوي للتحويلات (١٥,٤%)[١٢].

وعلى الرغم مما ذكر حول ذهاب معظم التحويلات للاستهلاك الخاص، وتدني دخول معظم شريحة المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج، فإن ذلك لا يعني عدم توجيه جزء من تلك التحويلات نحو الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الاستثمار في القطاع العقاري[١٣].

يساهم المهاجرون - الذين نجحوا في مباشرة الأعمال في بلد المهجر- في تدفقات الاستثمار الأجنبي لبلدانهم الأم، وأيضاً بإمكان مجتمعات الشتات أن تكون مصدراً مباشراً للاستثمار الأجنبي المباشر، ووسيلة لنقل هذا الاستثمار إلى بلدانهم الأم، ولكن هذا الأمر لا يمكن حدوثه إلا وفق ثلاث شروط رئيسة:

الشرط الأول: وجود الانتماء لدى المهاجرين تجاه بلدهم، الأم وشعورهم بضرورة المساهمة في تنمية بلدهم، وبالنظر إلى المهاجرين الحضارم في إندونيسيا؛ تمثل مشكلة الانتماء إلى الوطن الأم مشكلة كبيرة لدى الأجيال الثالثة او الرابعة التي فقدت هذا الشعور، وهذا ما ظهر جليا في الأبناء المولودين في إندونيسيا، حيث وجدوا أنفسهم تحت ضغوط ضرورة الانتماء لموطن لا

---

(١٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية، الأمم المتحدة، ٢٠١٤، ص. ١٣

(١٣)اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الإسكوا، الأمم المتحدة، ٢٠١١، ص. ١١.

يعرفونه ولم يعيشوا فيه، ولا يستطيعون العودة إليه؛ الأمر الذي دفعهم إلى التخلي عن الانتماء لموطنهم الأم (حضرموت)، وأعلنوا انتماءهم الوطني لاندونيسيا في اكتوبر ١٩٣٤[١٤]، ويعد عدم الانتماء لموطن المنشأ العقبة الكبرى أمام تحقيق الفوائد الاقتصادية المترجاه من الهجرة، وبالتالي تقتصر الفوائد الاقتصادية على بلد المهجر.

الشرط الثاني: بيئة اقتصادية جاذبة ومستقرة في البلد الأم، ولا تعاني من الفساد الحكومي الذي يعد طاردا للاستثمار عامة والاستثمار الأجنبي بشكل خاص، حيث يسبب الفساد على مختلف أشكاله آثاراً ضارة للاقتصاد، منها ما يلي[١٥]:

- يفضي الفساد إلى تبذير اقتصادي وعدم كفاءة؛ نظراً لما يحدثه من آثار على تخصيص الموارد المتاحة.
- يسهم الفساد في إدامة التخلف والفقر في البلدان التي أنعم عليها بوفرة من الموارد الطبيعية والسكان ذوي الهمة والجلد على العمل.
- كما أن الفساد يعمل على تقزيم التنمية، فإنه يعمل أيضاً على مفاقمة الفقر.
- يعد الفساد أيضاً معوقاً للاستثمار الأجنبي والمساعدات الأجنبية، بما يجعل البلد التي يكون فيها الفساد مستوطناً مرتعاً للمغامرين والفاشلين والمنبوذين، وليس للمستثمرين المحترمين.

---

(14)*Ghaleb .Yahya Mohamed Ahmed. Ishkālīyāt al-Intimā' al-Waṭanī 'inda al-Muhājirīn al-Ḥaḍārimah fī Indūnīsīyā fī al-Niṣf al-Awwal min al-Qarn al-'Ishrīn. Indonesian Journal for Islamic Studies, Vol. 22, no. 3. 2015.*

(١٥) أوغسطين روزيندانا، الفساد والاقتصاد العالمي: أهمية دور القيادة في محاربة الفساد في أوغندا، كيمبرلي آن إليوت (محرر)، ترجمة: محمد جمال إمام، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٨٨-١٨٩.

- وأخيراً، يشوه الفساد القرارات الرسمية، بحيث يتم إهمال الأولويات الإنمائية لبلد ما تفضيلاً لمشاريع يجدها المسئولون والراشون أجزى من الناحية الشخصية.

الشرط الثالث: عدم وجود معوقات أو قيود مالية، وقيود لانتقال رؤوس الأموال والتكنولوجيا من بلد المهجر، حيث تواجه البلدان النامية، بشكل عام عقبات يصعب التغلب عليها في الحصول على التكنولوجيا خلال معاملاتهم التجارية مع مالكي التكنولوجيا في البلدان المتقدمة، وتتلخص هذه العقبات في ثلاثة أنواع: البعض منها ينجم عن اختلال في سوق التكنولوجيا، والبعض الآخر يرجع إلى وجود خبرة قليلة نسبياً أو ندرتها في مشاريع ومؤسسات البلدان النامية، والنوع الثالث يعود إلى السلوك الإداري والتشريعي الذي تتبعه السلطات العامة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء والذي ينعكس على تطبيق السياسات والإجراءات الوطنية الموضوعة، بهدف تعزيز تدفق التكنولوجيا إلى البلدان النامية، وحصول هذه البلدان عليها(١٦).

هناك آثار سلبية لهجرة الأشخاص ذوي المهارات العالية بما يسمى "نزوح الأدمغة"؛ حيث إن فقدان رأس المال البشري يؤثر في تقديم الخدمات الأساسية ويستنزف الموارد المالية، ويحد من النمو الاقتصادي في البلد الأم، خاصة للدول النامية أو الأقل نمواً، والتي يوجد بها عدد بسيط من المهنيين(١٧).

---

(١٦) سيد طه بدوي، النقل التجاري للتكنولوجيا إلى البلدان النامية: ومعالجته من الناحية الضريبية وفقاً لقانون الضرائب على الدخل المصري الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص.ص ٣١- ٣٢.

(17)P. Mishra."Emigration and wages in source countries: evidence from Mexico," Journal of Development .Economics, Vol. 82, No 1 (January 2007)

٤ـ العوائد الاقتصادية لبلد المهجر:

تواجه معظم الدول الغربية قنبلة ديموغرافية موقوتة تتمثل في زيادة عدد السكان المسنين وانخفاض معدلات المواليد، وبالتالي يتعين على هذه الدول الاعتماد على المهاجرين لدفع النمو الاقتصادي والحفاظ عليه؛ لأنه يصب في مصلحة هذه الدول المتقدمة دعم الهجرة الآمنة، والمنظمة، حيث تشير دراسة أجريت في عام (٢٠١٥م) إلى أن زيادة معدلات الترحيل وتشديد الرقابة على الحدود تضعف أسواق العمل ذات المهارات المتدنية في بلد المهجر، وتزيد من البطالة بين العمال من ذوي المهارات المتدنية، ويعمل التشريع بدلاً من ذلك على خفض معدل البطالة بين المواطنين من ذوي المهارات المتدنية، وعلى زيادة الدخل لكل مواطن محلي(١٨).

وقد تؤدي الهجرة إلى انخفاض الأجور أو زيادة البطالة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة في الاقتصادات المتقدمة الذين يكون الكثير منهم هم أنفسهم مهاجرين قدموا في موجات سابقة، غير أن معظم المهاجرين تكون مهاراتهم مكملة لمهارات العمال المحلين لا منافسة لها.

ويعمل المهاجرون على المساهمة في سد الاحتياجات المهمة من المهارات واليد العاملة؛ بحيث تعتمد عليهم بلدان المقصد في سد الثغرات في سوق العمل الخاص بهم على جميع المستويات، إضافة إلى فتح أسواق جديدة(١٩)، وخلصت دراسة أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى أن المهاجرين الدوليين يسهمون في الضرائب واشتراكات الضمان الاجتماعي

---

(18) *di Giovanni, Julian; Levchenko, Andrei A.; Ortega, Francesc. "A Global View of Cross-Border Migration". Journal of the European Economic Association. 13 (1). (2015-02-01).*

(١٩) الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره.

أكثر مما يتلقون من استحقاقات فردية، كما أنه قليلا ما يؤثر المهاجرون في أجور وعمالة السكان في بلدان المقصد، إلا أنه يمكن أن تؤدي إلى خفض أجور العمال ذوي المهارات المحدودة من بلدان المقصد أو السابقين من المهاجرين وفرص العمل المتاحة لهم[٢٠].

(20)A. Aydemir and G. Borjas, "Comparative analysis of the labor market impact of international migration Canada, Mexico and the United States," National Bureau of Economic Research Working Paper .No 12327 (Washington D.C.). 2006.

الخلاصة

يتضح مما سبق أن الآثار الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة تعتبر محدودة بالنسبة للبلدان الأم، وقد تتغلب الآثار السلبية على الآثار الإيجابية للهجرة بالنسبة للبلدان الأم في معظم الأحيان خاصة للدول النامية، وأكثر المستفيدين من الآثار الاقتصادية للهجرة هي دول المهجر خاصة مع الهجرة النوعية، وبالتالي فإن الهجرة قد تسهم في التنمية في البلدان الأم، إلا أنها لا يمكن أن تكون بديلا للتنمية.

وعلى الرغم من إدراج موضوع الهجرة في الإطار الإنمائي العالمي، في هدف صريح ضمن خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، والمتمثل في الأهداف رقم (١، ٤، ٨، ١٠)، وموافقة العديد من الدول على هذه البنود، فإن هذه الأهداف تسعى لتحسين وضع المهاجرين في بلدان المهجر، بما يحقق لهم التنمية المستدامة للفرد، ولا تهتم بالأثر التبادلي للبلدان الأم، حيث يظل هذا الأثر رهين انتماءات المهاجرين لأوطانهم، ورهين السياسات المختلفة لبلدان المهجر تجاه المهاجرين والقيود المفروضة عليهم، وفي الأخير فإن هذه الاتفاقات غير ملزمة لبلدان المهجر.

المراجـع

أولاً: المراجع العربية:

١- الأمم المتحدة، **الهجرة الدولية والتنمية**، ٢٠١٣/٧/٢٢م. أ ١٤٠ / ١٦٨.

٢- أوغسطين روزيندانا (٢٠٠٠م)، **الفساد والاقتصاد العالمي: أهمية دور القيادة في محاربة الفساد في أوغندا**، كيمبرلي آن إليوت (محرر)، ترجمة: محمد جمال إمام، مركز الأهرام، القاهرة، الطبعة الأولى، ، ص ص ١٨٨-١٨٩.

٣- البنك الدولي، **تقييم الفقر: مسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٥/٢٠٠٦م التقرير العام**، صنعاء، ٢٠٠٨م

٤- سيد طه بدوي، **النقل التجاري للتكنولوجيا إلى البلدان النامية: ومعالجته من الناحية الضريبية وفقاً لقانون الضرائب على الدخل المصري الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م**، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الهجرة الدولية والتنمية في بلدان الإسكوا**، الأمم المتحدة، ٢٠١١م.

٦- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **اليمن: توجيه تحويلات المغتربين والعاملين اليمنيين في الخارج نحو التنمية**، الأمم المتحدة، ٢٠١٤م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- A. Aydemir and G. Borjas, "Comparative analysis of the labor market impact of international migration Canada, Mexico and the United States," National Bureau of Economic Research Working Paper .No 12327 (Washington D.C.), 2006.

2- Bodvarsson, Örn B; Van den Berg, Hendrik. **The economics of immigration: theory and policy**. New York; Heidelberg [u.a.], Springer. 2013-01-01..

3- Card, David . "The Impact of the Mariel Boatlift on the Miami Labor Market". **Industrial and Labor Relations Review**. **43** (2), 1990 : PP: 25-245.

4- Card, David; Dustmann, Christian; Preston, Ian. "Immigration, Wages, and Compositional Amenities" **Journal of the European Economic Association**. **10** (1) 2012-02-01: 78–119.

5- di Giovanni, Julian; Levchenko, Andrei A.; Ortega, Francesc . "A Global View of Cross-Border Migration". **Journal of the European Economic Association**. **13** (1), 2015-02-01: PP: 168–202

6- Ghaleb .Yahya Mohamed Ahmed. Ishkālīyāt al-Intimā' al-Waṭanī 'inda al-Muhājirīn al-Ḥaḍārimah fī Indūnīsīyā fī al-Niṣf al-Awwal min al-Qarn al-'Ishrīn**. Indonesian Journal for Islamic Studies**, Vol. 22, no. 3, 2015

7- Gibson, John; Mckenzie, David J.; Rohorua, Halahingano; Stillman, Steven. **"The long-term impacts of international migration : evidence from a lottery"**. The World Bank, 2015-01-01.

8- M. E. Porter، Competitiveness in Rural U.S. Regions: Learning & Searching Agenda، Economic Development Administration، Institute for Strategy and Competitiveness Harvard Business School، Washington. DC، 29June.2004.

9- M. E.Porter,، **The Competitiveness advantage of Nations: Creating & sustaining superior performance**, (New York، The Free Press،), 1985.

10- P. Mishra, “Emigration and wages in source countries: evidence from Mexico,” **Journal of Development Economics**, Vol. 82, No 1 (January 2007.

11- World Economic Forum، **The Global Competitiveness Report**، 15th (Geneva: IMD.1995).